

انعكاسات بيئة العمل الآمنة وجودة الإنتاج
على سمعة وأداء الشركات المدرجة بالأسواق
المالية

مؤتمر الجودة 2010 طرابلس- ليبيا

د. عمر العسري

أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس السويسي الرباط

أهمية الأسواق المالية

- الأسواق المالية أهم القنوات المالية القادرة على توفير التمويل بشكل مباشر من خلال تمكين العناصر الاقتصادية الراغبة في التمويل من الالتقاء بحاملي الفوائض المالية الراغبين في استثمارها في منتجات مالية جديدة .

الفرص المتاحة للشركات المدرجة بالأسواق المالية

- الزيادة في رأسمالها وتوسيع وتنويع برامجها ومشاريعها الاستثمارية؛
- تمكين الشركاء الأصليين من الرفع من حصتهم في رأسمال الشركة عند كل زيادة؛
- إشراك عمال الشركة في رأسمالها، وكذا في التدبير وفي توزيع الأرباح؛
- التزام الشركة باحترام القوانين؛
- حصولها على اقتراضات بتكلفة منخفضة بإصدارها لاقتراضات سنديّة؛
- الرفع من قدراتها وكفاءتها وأداءها،
- الرفع من جودة منتجاتها وخدماتها؛
- الرفع من عدد العمال والممتلكات والعقارات والوسائل اللوجستية والآليات التابعة لها؛
- الرفع من قدرتها التنافسية ضمن القطاع الذي تنتمي إليه على الصعيد الوطني والدولي؛
- انضباط الشركة لمعايير الشفافية مما يساعد إقرار بيئة عمل آمنة؛

محاوور الموضوع

- أولاً: دور إءراج الشركات بالأسواق المالية في تطوير ظروف عملها:
- ثانياً: دور الأسواق المالية في إبراز انعكاسات بيئة العمل وجودة الإنتاج على سمعتها التجارية.

أولاً: دور إدراج الشركات بالأسواق المالية في تطوير ظروف عملها:

- كيف تطورت أنظمة إشراك العمال في رأسمال الشركات عبر أهم دول العالم؟
- وكيف تساعد عملية إدراج الشركات بالسوق المالية على التزام تلك الشركات بالضوابط القانونية، وبالتالي إقرار بيئة عمل آمنة ومستقرة؟

1- تطور أنظمة إشراك العمال والأجراء في رأسمال الشركات:

- لقد كانت المشاركة تتم إما بواسطة الأموال في إطار (عقد المشاركة) أو المزج بين الأموال والعمل معا في إطار (عقد المضاربة) للتشارك من أجل تحقيق الربح؛
- إلا أن عقد المضاربة بالرغم اعتباره من أقدم الصيغ التي أقرها الإسلام بدوره، فإن تطور أنظمة المشاركة واهتزاز الثقة بين المتعاملين في هذا النظام، ضيق المجال على ممارسته.
- ولهذا عملت بعض التشريعات على إيجاد صيغ موازية تساعد على تمكين العمال من الانخراط في الشركة بواسطة ثلاثة آليات للمشاركة:
 - المشاركة في الحصول على نسبة من الأرباح السنوية؛
 - المساهمة في رأسمال المقولة؛
 - المشاركة في تسيير المقولة.

تنظيم عمليات إشراك العمال في التشريعات الدولية

- فرنسا أول من أدخل أنظمة قانونية تقضي بإشراك العمال في رأسمال الشركات التي يعملون بها، وقد كان ذلك بموجب قرار صادر منذ سنة 1959 الذي يلزم الشركات التي يتعدى عدد عمالها أزيد من 100 عامل أن تفتح رأسمالها لمشاركة العمال ثم أصبحت هذا العدد محدد في 50 بموجب القانون الصادر في 24 يوليوز 1994 .
- وتأتي كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام بهذا المجال.
- المغرب، اهتم المشرع لأول مرة بمسألة إشراك العمال في رأسمال الشركات منذ 1990 بموجب إصدار قانون الخوصصة الذي نص على أنه يمكن تخصيص نسبة لا تزيد عن 10 في المائة من رأسمال الشركة المزمع تحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بينما لم تأت قوانين الشركات الصادرة سنة 1996 و 1997 وكذا مدونة الشغل 2003.

كيفية تفويت الحصص للعمال

- - تحديد ثمن مناسب أقل من ثمن الاكتتاب في الأسهم الموجهة للعموم قد يصل إلى 20 في المائة من التخفيض؛
- - وأنه غالبا ما يتم اقتطاع ثمن الأسهم المكتتب فيها من طرف كل عامل في شكل أقساط شهرية من الراتب المستحق للعامل المساهم تمتد لفترة معينة.

2- أهمية الإدراج في الالتزام بالضوابط القانونية وإقرار بيئة عمل آمنة ومستقرة:

- توصف الأسواق المالية بأنها أسواق منظمة؛ لكونها تخضع لمجموعة من الضوابط القانونية.
- فمثلا بالنسبة لبورصة الدار البيضاء فإن الشروط الواجبة على ش الراغبة في الولوج إليها تتمثل في:
 - - أن يكون رأسمالها مدفوعا بكامله؛
- - أن تعرض على الجمهور سندات رأس مال لا يقل مبلغها عن 10 آلاف دولار أمريكي بالنسبة للمقاولات الصغيرة وأزيد من 25 ألف دولار بالنسبة للمقاولات المتوسطة وأزيد من 75 ألف دولار بالنسبة للمقاولات الكبرى كحد أدنى للولوج.
- - أن تعرض على الجمهور عددا من سندات رأس المال يتناسب مع حجم الشركة لا يقل عن 30.000 سند بالنسبة للصنف الأول وأكثر من 100.000 سند بالنسبة للصنف الثاني وأكثر من 250.000 سند بالنسبة للمقاولات الكبرى .
- - إعداد القوائم التركيبية للسنة المالية السابقة على الأقل لطلب القيد في البورصة وحصل على شهادة بصحتها من مراقب للحسابات .

الالتزام باليقظة

- ولوج الشركة إلى السوق المالية يفرض عليها أخذ جميع الاحتياطات اللازمة لكي لا تتعارض مصالحها مع مصالح العمال؛
- تجنب كل الأشكال التي قد تعرض حياة الشركة للمشاكل كالتوقف عن العمل بسبب الإضراب، أو عدم توفير الوسائل الوقائية اللازمة لحماية أمن وسلامة العمال من مخاطر العمل التي قد تؤثر في سمعة الشركة وقد تكلفها مصاريف كبيرة جراء التعويض عن حوادث الشغل بسبب إهمالها.

تحقيق الحكامة الجيدة

- لكي تكون الشركات خاضعة لحكامة جيدة، يجب أن تخضع لمقاربة تشاركية في رأس المال وفي التخطيط والتدبير والتسيير، حتى يتأتى للجميع التدخل للمساهمة في الإنتاج والمراقبة الداخلية من أجل تحقيق المصالح المشتركة المتمثلة في الاستفادة من الأرباح التي تحققها الشركة لفائدة جميع الأطراف.

ثانياً: دور الأسواق المالية في إبراز انعكاسات بيئة العمل وجودة الإنتاج على سمعة الشركات.

- 1- أهمية دور السوق المالية في توطين واجتذاب الموارد البشرية للمساهمة في تدبير أنشطة الشركة:
- فتح رأس مال الشركة عن طريق السوق الأولية الذي يمكن اجتذاب وتوطين الموارد البشرية بالشركة، وتتم هذه العملية بطريقتين اثنتين، هما:
 - تفويت جزء من رأس المال الأصلي للشركة؛
 - أو الزيادة في رأسمال الشركة.

الأوراق المالية المساعدة على اجتذاب الموارد البشرية

- أ- اجتذاب الموارد البشرية بواسطة الأسهم ذات الأولوية في حق تصويت مضاعف:
- ب- دور الحقوق الناشئة عن ملكية سندات رأس المال في توطين الموارد البشرية بالشركة:
 - حق الرصد: رصد أسهم مجانية لحاملي سندات رأس المال عند كل زيادة في رأسمال الشركة بإدماج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار، تتناسب مع نوع الأسهم التي يملكها كل مساهم.
 - حق الأفضلية في الاكتتاب: هذا الحق يستفيد بموجه الحاملون للأسهم في رأسمال الشركة من حق الأفضلية أو الأسبقية في الاكتتاب في حالة الزيادة في رأس مال الشركة بواسطة حصص نقدية؛ وكذا في حالة إصدار سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم.

ج - سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم

- بمثابة حقوق دين لحاملها وليست حقوق ملكية، بحيث تمثل ديونا على الهيئة المصدرة لها، و تخول لحاملها حق الحصول على فوائد سنوية وليس على عوائد كما هو الشأن بالنسبة للأسهم مثلا. استفادة المأجورين في حدود نسبة 10% من رأسمال الشركات التي يتم تفويتها مع إمكانية منحهم تخفيضا يصل إلى 15% من ثمن التفويت، وكذا تعزيز التنمية بالاقتصاد الجهوي
- - حصل العمال في المغرب على حصة 0,6% فقط من عمليات التفويت في إطار الخصصة.
- - 49% من مداخل الخصصة تم تحقيقها بناء على طلبات عروض للأثمان ؛
 - - 30,2% عن طريق التفويت المباشر والرمزي ؛
 - - 19,2% عن طريق العروض بواسطة بورصة القيم ؛

2- مظاهر الترابط بين المؤشرات الحقيقية للشركة والقيمة السوقية لأسهمها المسعرة بالسوق المالية:

- تلعب عملية إدراج المقاولات في الأسواق المالية دورا كبيرا في إظهار الصورة الحقيقية لوضعية الشركة الاقتصادية والمالية والاجتماعية.
- فالسوق المالية تعبر بمثابة المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية لحالة الشركة من مختلف الجوانب .
- فكلما كانت المؤشرات الحقيقية للشركات جيدة، كلما انعكس ذلك إيجابا على الإنتاج والزيادة في الأرباح، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية لأسعار أسهم الشركة المسعرة والمتداولة بالأسواق المالية. والعكس صحيح .

استخدامات مؤشرات الأسواق المالية والأسهم

:

- تستخدم للتنبؤ بما ستكون عليه الحالة الاقتصادية للشركة وكذا للحالة الاقتصادية العامة في الدولة ككل.
- لتقييم مستوى الحكامة داخل الشركة؛
- تقييم أداء العمال من خلال الرجوع إلى مستوى الإنتاج والمردودية؛
- إعطاء فكرة سريعة عن أداء المحفظة المالية لكل مستثمر؛
- تحديد الحالة التي ستكون عليها السوق لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- تقدير المخاطر المحتملة على المحافظ المالية للمستثمرين.

خلاصة:

- يلعب الإدراج في السوق المالية دورا استراتيجيا في توفير الظروف المناسبة لتطوير مناخ العمل وتحسين جودة الإنتاج، وبالتالي تسليط الضوء على الشركة المدرجة وعلى منتجاتها وعلاماتها وقدراتها الإنتاجية.
- ودخول العمال كأقلية في رأس مال الشركة، من خلال تخصيص نسبة لهم، لا يؤثر على استقلالية وسلطة الأغلبية في اتخاذ القرار، بل تساعد على تحفيز العمال للعطاء والعمل بكل تفان من أجل تحقيق الجودة في الإنتاج والمردودية وبالتالي الاستفادة من الربح وتحسيسهم بالانتماء والاطمئنان.
- الإدراج يضمن للمقاولات القدرة على زيادة رأس المال وكذا تمكين المقاول من اجتذاب وتوطين الموارد البشرية للمساهمة في تدبير خططها التوسعية.

النهاية

- شكرا على اهتمامكم